الأمم المتحدة

A/C.5/67/SR.11

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
7 January 2013
Arabic
Original: English

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الحادية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بيرغر . . . . . (ألمانيا)

نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويز ماسيو

المحتويات

إحاطة من الأمانة العامة عن آثار إعصار ساندي في مقر الأمم المتحدة

البند ١٣٠ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (تابع)

المخطط العام لتجديد مباني المقر

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

12-57331 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إحاطة من الأمانة العامة عن آثار إعصار ساندي في مقر الأمم المتحدة

١ - **الرئيس:** قال، وهو يشير إلى أن الرياح العاتية وارتفاع منسوب المياه في منطقة نيويورك عقب إعصار ساندي قد أثر لا محالة على المنظمة، إن وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية ووكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن ورئيس إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بالنيابة، قد أعدوا إحاطة لأعضاء اللجنة.

٢ - **السيد تاكاسو** (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): قال، في سياق التعبير عن تضامنه مع وفود الدول الأعضاء المتضررة وموظفي هذه الوفود وعائلاتهم، إنه تمشياً مع الأدوار والمسؤوليات المنصوص عليها في إطار الأمم المتحدة لإدارة حالات الطوارئ، قاد فريق العمليات المعني بالأزمات جهود التصدي لهذا الحادث الذي لم يسبق له مثيل. وقد عملت إدارة الشؤون الإدارية، باعتبارها الإدارة الرائدة في إطار نظام إدارة الطوارئ، مع إدارة شؤون السلامة والأمن على اتخاذ تدابير وقائية لضمان استمرارية تصريف الأعمال والتعجيل بعودة العمليات في مقر الأمم المتحدة إلى مجراها الطبيعي.

٣ - وقال، منوّهاً بالموظفين الذين عملوا على مدار الساعة للاستعداد للعاصفة ومواجهتها، إن مركز العمليات التابع لإدارة شؤون السلامة والأمن ومركز متابعة الحالة التابع لإدارة عمليات حفظ السلام ومركز عمليات الشبكة التابع لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ظلت تعمل بشكل متواصل طوال الوقت. وذكر أن الخدمات العالمية للمنظمة لم تتوقف حتى خلال فترة إغلاق مجمع المقر التي دامت ثلاثة أيام لدواعي السلامة. وتمثلت الاعتبارات الأساسية في ضمان سلامة أعضاء الوفود والموظفين أولاً، ثم استئناف العمل بشكل عادي في أقرب الآجال، مع أدنى حد ممكن من حالات التعطيل.

٤ - وأضاف أن الاستعدادات بدأت يوم الخميس ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بإزالة أو تأمين تجهيزات ومواد خارجية قد تتطاير في الجو، وبوضع أكياس رملية في الأماكن الأكثر عرضة للفيضان. ورغم شدة العاصفة التي مرت عبر المنطقة يومي الاثنين ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر والثلاثاء ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، فقد كفلت التدابير الوقائية الفعالة الاحتواء النسبي للأضرار المادية في مجمع المقر. وحطمت الرياح الخيمة المنصوبة عند مدخل الوفود وغطاء سقف قاعة الجمعية العامة، الذي يجب تفكيكه. أما مياه الفيضان، فقد تسربت إلى الأجزاء الواقعة تحت الأرض من مبنى الأمانة العامة ومبنى المؤتمرات ومبنى الجمعية العامة ومبنى المرج الشمالي، حتى الطابق السفلي الثالث، مؤثرة على سير العمل في موقع تبلغ مساحته نحو ٣٥٠ ٠٠٠ قدم مربع، وهي مساحة تشمل تقريبا ٦٠ ٠٠٠ قدم مربع من الحيز المكتبي المخصص للبريد والطباعة والنقل وإدارة المرافق.

٥ - وأشار إلى أن وجود مياه بلغ ارتفاعها قدمين في الطابق السفلي الثالث من مجمع مقر الأمم المتحدة قد أحدث أيضا أضرارا بلوحة توزيع الكهرباء وسبّب حريقا طفيفا في المعدات ليلة الأحد ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وأدى هذا الخلل الكهربائي إلى إغلاق معدات التبريد الرئيسية والمؤقتة الخاصة بنظم التدفئة والتهوية والتكييف، مما أدى بدوره إلى ارتفاع مفرط في درجة حرارة مركز البيانات الرئيسي ليلة الاثنين ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. ورغم الإمداد المتواصل بالكهرباء من شركة المرافق كونسوليديتد إديسون، فُصِلت مباني الأمانة العامة والملحق الجنوبي والمكتبة عن الشبكة، للوقاية من الحرائق، من الساعة

١٩/٠٠ من يوم الاثنين ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى الساعة ١٩/٠٠ من يوم الثلاثاء ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

٦ - وقال أيضا إن إغلاق مركز البيانات الرئيسي قسراً، بسبب ارتفاع الحرارة، وقع بسرعة لم تفسح المجال لإتمام نقل البيانات إلى مركز البيانات الثانوي في بيسكاتاوي بنيو جيرسي. وبينما تُنقل خدمات البريد الإلكتروني آلياً، فإن نظما أخرى، من قبيل خادوم بلاك بيري ونظام المعلومات الإدارية المتكامل، تتطلب نقلاً يدوياً، ولذلك فقد تعطلت. وتمكن المهندسون من إعادة تبريد مركز البيانات الرئيسي مؤقتا يوم الثلاثاء ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، ممّا مكّن من إعادة تشغيل خدمة الهاتف وخدمة الإنترنت، السلكية واللاسلكية، إلى جميع المباني في نفس اليوم. وبحلول يوم الخميس ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، كانت خدمات البريد الإلكتروني وجهاز بلاك بيري والخدمات الأخرى التي نُقلت إلى مركز البيانات الثانوي قد أُعيدت إلى مركز البيانات الرئيسي. وبذلك فإن مركز البيانات الثانوي، الذي أُنشئ أساسا للحفاظ على البيانات، من قبيل المعلومات المتعلقة بالمشتريات والتقارير الطبية، قد حقق الغرض من إنشائه، إذ لم يحدث أي ضياع للبيانات.

٧ - وفيما يتعلق بالتواصل مع الموظفين وبعثات الدول الأعضاء، أضاف أن المعلومات أُوصلت باستخدام رسائل مبثوثة عبر البريد الإلكتروني والموقع الإعلامي للموظفين على شبكة الإنترنت وخط الاتصال الإعلامي المباشر المخصص للموظفين؛ وأنه بإمكان ممثلي الدول الأعضاء استخدام الموقع الشبكي وخط الاتصال المباشر معا. وقد أخبر نائب الأمين العام رئيس الجمعية العامة بشأن إغلاق المباني في أعقاب العاصفة. إلا أن التحول السريع من مركز البيانات الرئيسي إلى مركز البيانات الثانوي ليلة الاثنين ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ أدى إلى إتلاف قاعدة بيانات عناوين البعثات الدائمة. ونتيجة لذلك، توصل موظفو الأمم المتحدة بالبث الإلكتروني الذي نقل معلومات مفادها أن مباني المنظمة ستظل مغلقة يوم الأربعاء ٣١ تشرين الأول أكتوبر ٢٠١٢، في حين لم تتوصلبها البعثات الدائمة.

٨ - واسترسل قائلا إن الدخول إلى مجمع مقر الأمم المتحدة أصبح ممكنا وأن المجمع عاد إلى العمل على مراحل. وحتى يُعاد تشغيل نظام التبريد الرئيسي، سيظل مبنى الجمعية العامة، بما في ذلك قاعة الجمعية العامة وغرف مجلس الأمن، بدون تكييف، إلا أن الهواء داخل غرف مجلس الأمن يتجدد باستمرار. ولم يتضرر مبنى المرج الشمالي تقريبا، حيث اجتمع مجلس الأمن فيه يوم الأربعاء ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وأضاف أن عددا من جلسات الجمعية العامة، بما فيها الجلسات العامة وجلسات اللجان الرئيسية، قد عُقد يومي الخميس ١ تشرين الثاني/نوفمبر والجمعة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وبينما أُنجزت عمليات التحقق من سلامة مصاعد مبنى الأمانة العامة وسلامة المبنى من الحرائق يوم الأربعاء ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، اتضح عدم إمكانية ضخ المياه لما فوق الطابق السابع عشر في حال وقوع حريق. ونتيجة لذلك، لم يُفتَح المبنى إلا جزئيا يوم الخميس ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، حيث ظلت الطوابق العليا مغلقة. وأُعيد تشغيل مبنى المكتبة، بما في ذلك مرافق وسائط الإعلام ومبنى الملحق الجنوبي، يوم الخميس ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وبعد مزيد من عمليات التحقق، فُتح مبنى الأمانة العامة بكامله يوم الجمعة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

٩ - وأشار أيضا إلى عدم وجود تقارير، حتى ذلك التاريخ، تفيد بتعرض موظفين أو ممثلي الدول الأعضاء أو عائلاتهم لإصابات، إلا أن بعضهم أُجبروا على مغادرة منازلهم. ومن المبكر جدا القيام بتقييم كلي لأضرار العاصفة، التي سيُغطي التأمين أغلب تكاليفها. وأضاف أن المناقشات مع شركات التأمين والمقاولين جارية، إلا أنها يجب أن تُجرى

على مراحل، وستستغرق وقتا طويلا. وبينما لا يكلف تغيير الغطاء البلاستيكي لسقف قاعة الجمعية العامة الشيء الكثير، فإن النظام الكهربائي المتحكم في الجزء المبرد الرئيسي من نظام التبريد يحتاج إلى تغيير، وهي عملية من المرجح أن تستغرق شهورا، إلا أنه لا يُتوقع أن تؤثر على الجدول الزمني لإنجاز المخطط العام لتجديد مباني المقر. كما أن أجزاء من لوحة توزيع الكهرباء تتطلب التغيير أو الإصلاح؛ وقد تضرر الأثاث المكتبي واللوازم والمواد المكتبية في الطابق السفلي الثالث من مبنى الأمانة العامة بسبب الفيضانات، ونُقلت بعض المكاتب إلى مبان أخرى. وتضررت أيضا المطبعة ومعداتها، بما في ذلك الطابعات الرقمية المستأجرة الأساسية. وإضافة إلى ذلك، أشار إلى ضرورة تحديد الأضرار التي لحقت بالمعدات المخزنة في نيو جيرسي في انتظار تركيبها خلال المرحلة المناسبة من المخطط العام لتجديد مباني المقر.

١٠ - وذكر ختاما أن إطار الأمم المتحدة لإدارة حالات الطوارئ قد عمِل بشكل مناسب، إذ مكنت الجهود المبذولة استعدادا للعاصفة من تقليص أضرار الفيضان بدرجة كبيرة، مقلِّصة بذلك التكاليف وزمن استعادة القدرة على العمل؛ وتمكّنت الأمانة العامة، من خلال التركيز على استمرارية تصريف الأعمال ودعم الموظفين وإدارة الأزمة واستعادة القدرة على العمل بعد الكارثة، من مواصلة عملياتها الحيوية والتعافي بسرعة من الأعطال التي سببتها العاصفة، في حين تواصلت الخدمات العالمية، بما في ذلك التواصل مع مراكز العمل الأخرى خارج منطقة نيويورك، دون انقطاع، حتى خلال الأيام الثلاثة التي كانت فيها الأمانة العامة مغلقة لدواعي السلامة.

١١ - وأضاف أن مجلس الأمن تمكن من الاجتماع بعد يوم من مرور العاصفة؛ وتمكنت الأمانة العامة، بعد يومين من العاصفة، من تقديم الدعم اللازم لجلسات الجمعية العامة. وأُعيد تشغيل أغلب مرافق المقر في غضون يومين، وأُعيدت إلى العمل كليا خلال ثلاثة أيام. ورغم ما سبّبته الفيضانات من صعوبات في نقل الخدمات من مركز البيانات الرئيسي إلى مركز البيانات الثانوي، فقد مكّن هذا الأخير المنظمة من مواصلة تشغيل نظم تكنولوجيا معلومات بالغة الأهمية وسمح باستمرار التواصل.

١٢ - وأشار إلى تقديم معلومات مستكملة إلى الموظفين وأعضاء البعثات الدائمة، طوال فترة العاصفة، من خلال رسائل مبثوثة عبر البريد الإلكتروني ومن خلال موقع شبكي وخط اتصال مباشر مخصصَين لهذا الغرض. وقد أُقرّ بضرورة تحسين التواصل مع البعثات الدائمة، ويجري اتخاذ خطوات في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، سيُغَيّر عنوان الموقع الشبكي وخط الاتصال المباشر فيُستعاض عن الإشارة إلى معلومات عن حالات الطوارئ ''للموظفين''، بالإشارة إلى معلومات عن حالات الطوارئ بـ ''الأمم المتحدة''.

١٣ - واختتم كلامه قائلا إن التحديين اللذين ما زالا مطروحين قبل استعادة القدرة التشغيلية العادية هما: أولا، دعم الموظفين وممثلي الدول الأعضاء في تجاوز آثار العاصفة؛ وثانيا، إصلاح ما أُتلف من مرافق ومعدات، بما في ذلك معدات التبريد. وقد كشف الطابع الشديد للعاصفة جوانب ينبغي تحسينها في إطار إدارة حالات الطوارئ. وبناء على تعليمات من الأمين العام، ستقوم فرقة عمل رفيعة المستوى، تقودها رئيسة مكتبه، السيدة مالكورا، ويشارك فيها أيضا وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، وإدارة شؤون السلامة والأمن، وأطراف أخرى، بالنظر في الدروس المستخلصة من هذه التجربة وتحديد الخطوات الإضافية التي ينبغي اتخاذها في إطار التصدي لحالات الطوارئ لتعزيز قدرة المنظمة على الصمود.

١٤ - **السيد ستار** (وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن): قال إن القرارات المتعلقة بالإجراءات المتخذة بعد

العاصفة كانت مرتبطة بالحالة اليومية بحسب ما يرد في رسائل السلطات الاتحادية وسلطات الولاية والمدينة، وبمدى توافر وسائل المواصلات العامة، مثلاً. وتسارعت وتيرة تدابير التأهب ليلة الأحد ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، حين بدا جلياً أن مدينة نيويورك بصدد وقف تشغيل خدماتها. ورغم أن مسار العاصفة لم يكن واضحاً في تلك المرحلة، فإن فريق العمليات المعني بالأزمات قرر إبقاء مجمع المقر مغلقاً يوم الاثنين ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

١٥ - وأضاف قائلاً إنه نظراً لبلوغ العاصفة أوج شدتها في الفترة بين الساعة ٢٠/٠٠ من يوم الاثنين ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر والساعات الأولى من يوم الثلاثاء ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، مُدِّد إغلاق المجمع ريثما يُجرى تقييم لمدى الأضرار، بما في ذلك درجة إغراق الطوابق الواقعة تحت الأرض. وفي ذلك الوقت، أصبح من الضروري اتخاذ قرار بشأن احتمال استمرار الإغلاق يوم الأربعاء ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وتم تأكيد ذلك القرار لدواعي السلامة نظراً لتسبب المياه المالحة في إتلاف لوحات مفاتيح الكهرباء مما يحول دون تشغيل نظام مضخة إطفاء الحرائق.

١٦ - وذَكَر أن مشاكل خطيرة نشأت في التواصل، كما أشار إلى ذلك وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية. وليس الغرض من ذلك توجيه النقد لموظفي تكنولوجيا المعلومات التابعين للمنظمة، الذين عملوا بجد لتصحيح الوضع، وإنما يجب، في الأجل الطويل، النظر في تحسين قدرات النظم الاحتياطية لحالات الطوارئ والنظم الاحتياطية لحفظ البيانات.

١٧ - ومضى يقول إن السرعة التي أعيد بها تشغيل مجمع المقر، على نحو فاق توقعات المخططين، تدين بالكثير للجهود التي بذلها موظفو الأمن والتشييد والصيانة وغيرهم من الموظفين. واسترشدت القرارات المتخذة في أعقاب العاصفة بأولويتين: الأولى هي ضرورة إعادة مجمع المقر إلى حالته التشغيلية المعتادة؛ والثانية هي ضرورة مواصلة العمليات في جميع أنحاء العالم. ورغم أن الأولوية الأولى لم تنجز على الوجه الأكمل، فقد تمكن مجلس الأمن والجمعية العامة من عقد جلساتهما، وتمكن الموظفون من العودة إلى مكاتبهم، في غضون الـ ٤٨ ساعة التالية للعاصفة. وأُنجِزَت الأولوية الثانية من خلال الحفاظ على تشغيل هياكل السلامة والأمن وحفظ السلام، واستخدام المرافق ذات الصلة في صناديق الأمم المتحدة وبرامجها.

١٨ - **السيد غريس** (رئيس إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بالنيابة): قال إنه يود إبلاغ اللجنة بالإجراءات التي اتخذتها إدارته لدعم أعمال الجمعية العامة واللجنة الاستشارية في أعقاب العاصفة. فكما سمعت اللجنة من قبل، أُغرِق الطابق السفلي الثالث من مجمع المقر ليلة الاثنين ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، مما تسبب في تعطُّل مرافق الطباعة وتوزيع الوثائق وبقاء ١٠٠ موظف بلا مكاتب. ولحقت بالطابعات الرقمية المستأجرة، التي تنتج نسبة تتراوح بين ٩٥ و ٩٩ في المائة من الوثائق الرسمية، أضرار لا يمكن إصلاحها، إلا أن مورِّد المعدات قدم طابعة بديلة مؤقتة كانت تُشغَّل بشكل متواصل. وسيلزم يوم آخر لتقييم الأضرار التي لحقت بالمعدات الأخرى، بما فيها معدات تغليف الوثائق وإعدادها في صورتها النهائية. وقد أُنشئ فريق تابع لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات لإعداد وثائق الهيئات التداولية المطلوبة على وجه العجل. وطُبِعَت الوثائق التي تحتاج إليها اللجنة الخامسة، وستوزَّع إنما بأعداد محدودة.

١٩ - **السيد بن مهيدي** (الجزائر): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إنه رغم جدوى الإحاطة الإعلامية التي قدمها تواً مسؤولو الأمانة العامة، فإنها لم تجب على أسئلة

هامة، من بينها السبب في تولُّد انطباع لدى الدول الأعضاء، يصعب التعبير عنه تعبيراً ملموساً، بأن المنظمة اختفت ببساطة من على شاشات رادار بعثات الدول الأعضاء وسائر العالم الخارجي لعدة أيام. وكثيراً ما تناولت السلطات المحلية ووسائط الإعلام مسألة ما إذا كانت سوق الأوراق المالية في نيويورك مفتوحة أم مغلقة، وإنما لم ينطبق الأمر نفسه على الأمم المتحدة التي تشكل جزءاً كبيراً من مظاهر الحياة في المدينة، التي أولت للأمم المتحدة أهمية على ما يبدو لا تزيد عن أهمية مدارس المدينة، رغم ما لها من دور على الصعيد الدولي.

٢٠ - واسترسل قائلاً إنه رغم حقيقة تضافر عدة عوامل سيئة الطالع بوجود عطلة نهاية الأسبوع مقترنة بيوم عطلة رسمية للأمم المتحدة، وهبوب العاصفة نفسها، وغياب الأمين العام لدواعي سفره في مهام رسمية، فإن الوضع لم يُعالَج بشكل جيد. فقد شُهِد نمط من سوء التواصل حتى قبل أن تبدأ العاصفة، حيث تم إخلاء المبنى دون مبرر بسبب إنذار كاذب. وأثناء العاصفة، وفي أعقابها، تلقت البعثة الدائمة لبلده بريداً إلكترونياً من السيدة مارجوري تيفن، مسؤولة الاتصال لمدينة نيويورك مع الأوساط الدبلوماسية، ولكنها لم تتلق شيئاً من الأمم المتحدة.

٢١ - ومضى يقول إن الفريق يرحب بما أبداه موظفو المنظمة من تفان ولا ينكره. وهو ممتن أيضاً للتركيز على السلامة. إلا أن إحاطة الأمانة العامة للجنة قبل إتاحة الفرصة للدول الأعضاء لتعرب عن آرائها، وليس بعدها، خطأ في حد ذاته. وقال إنه لا يمكنه الاتفاق مع تقييم الإشادة بالذات الذي عرضه وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن. فينبغي معالجة الوضع بقدر أكبر من التواضع والاستعداد للنقاش الحق. وتساءل أيضاً عن السبب، إن كان وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية يعتبر الأضرار الناجمة عن العاصفة طفيفة، في طول الإحاطة بهذا المقدار، وفي القرار المتخذ بتكليف رئيسة مكتب الأمين العام بمسؤولية فرقة عمل معنية بـ ''الدروس المستفادة''.

٢٢ - **السيد بريسوتي** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن وفده لاحظ وجهة نظر وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية بأن إطار الأمم المتحدة لإدارة حالات الطوارئ عمل بشكل جيد قبل العاصفة وخلالها وبعدها. إلا أنه يتساءل عن السبل التي كان يمكن بها تحسين استجابة المنظمة، وما إذا كانت قد تضررت باستبعاد الصناديق والبرامج التي لم تُدرَج بعد ضمن نطاق خطط تحسين قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ.

٢٣ - واستطرد قائلاً إنه رغم الترحيب بالأنباء التي تفيد بأن تعطُّل الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات لم يؤد إلى فقدان أي بيانات، فمن الواضح أن نظام الاتصالات قد انهار. وقال إن وفده يأمل أن يُستفاد من الدروس المناسبة. وهو يشكك في ملاءمة موقع مركز البيانات الرئيسي الموجود في طابق تحت الأرض، ويود أن يعرف على وجه الدقة فائدة مركز البيانات الثانوي، بالنظر إلى موقعه الفعلي وقدرته ودوره المحدودين. وهو يود أن توضح الأمانة العامة ما هي القنوات التي أنشئت للاتصال بالبعثات الدائمة للدول الأعضاء.

٢٤ - وأشار إلى تأكيدات وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية بأن التأمين سيغطي تكاليف الأضرار الناجمة عن العاصفة وبأنها لن تتسبب في تأخير سير العمل في المخطط العام لتجديد مباني المقر، فتساءل عن موعد الانتهاء من تقييم الأضرار، والخطوات التي ستتخذ من أجل استرداد قيمة الخسائر، بما في ذلك المركبات القابعة في الطابق السفلي الثالث الغارق للمرآب، وما إذا كان المخطط العام لتجديد مباني المقر يتضمن تدابير لتحسين قدرة مبنى الأمانة العامة على الصمود في مواجهة الظروف المشابهة للعاصفة الأخيرة.

٢٥ - **السيد غونزاليس سيغورا** (المكسيك): قال إن وفد بلده يود أن يعرب عن اتفاقه مع آراء مجموعة الـ ٧٧ والصين. فبالرغم من تفهمه أن الأمانة العامة كانت بصدد التعامل مع حالة طارئة، فهناك شعور بالإحباط الشديد لأنها لم تتطوع بتقديم المعلومات، مما اضطر البعثات الدائمة للدول الأعضاء إلى بذل جهود مضنية لتكوين صورة كاملة عن الوضع. وأعرب عن تقديره للتفاصيل التي أدلى بها وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن بشأن الكيفية التي اتُّخِذَت بها القرارات المتعلقة بإغلاق مجمع المقر، لكنه أكد أن البعثات الدائمة تحذو حذو الأمانة العامة في تحديد ما إذا كان ينبغي أن تبقى هي نفسها مفتوحة، ولا سيما في ضوء اعتبارات السلامة. وبناءً عليه، يجب إعلامها بنوايا الأمانة العامة.

٢٦ - ومضى يقول إن مثالاً آخر لعدم كفاية التواصل ما اختبرته بعض البعثات التي تلقت تعليمات قبل العاصفة بنقل مركباتها من مكان إلى آخر داخل مرآب المقر، لتكتشف أنه يجب عليها أن تنقلها مرة أخرى في وقت يتعذر فيه وصول موظفيها إلى المنطقة بسهولة. وتساءل عن القرارات المتوسطة والطويلة الأجل التي ستتخذها المنظمة في أعقاب العاصفة، بالنظر إلى أن أنماط المناخ آخذة في التغير وأن احتمال حدوث ظواهر مناخية شديدة أصبح أقل فأقل ندرة. وشكك بوجه خاص في مدى صحة القرار بوضع مركز البيانات الثانوي في نيوجيرسي، بما لا يجعله في مأمن أكثر من العاصفة من مركز البيانات الرئيسي في المقر، وتساءل عما إذا أمكن إعادة النظر في هذا القرار.

٢٧ - واسترسل قائلاً إن وفد بلده سينتظر باهتمام كبير تقييم ''الدروس المستفادة'' الذي تقوده رئيسة مكتب الأمين العام، ورد الأمانة العامة على الأسئلة التي أثارها المراقب عن الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بمدى تأثير الأضرار الناجمة عن العاصفة على جدول تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر وتكاليفه، وكذلك ردها على المناشدات بتوفير المزيد من المعلومات عن نطاق تغطية التأمين، ولا سيما فيما يتعلق بمعدات المطبعة.

٢٨ - **السيد نونييز موسكيرا** (كوبا): قال إن وفد بلده يقدر جهود موظفي الأمانة العامة المبذولة لإعادة تشغيل مجمع المقر، ويعرب عن الأسى للمحنة التي أصابت المتضررين من العاصفة، ولا سيما في ضوء تجربة كوبا المباشرة والمؤلمة مع العاصفة نفسها. واستطرد قائلاً إنه ليس لديه الكثير ليضيفه إلى الشواغل التي أعرب عنها ممثلو الدول الأعضاء الأخرى، باستثناء الإعراب عن الأمل في أن يُجرى اختبار دقيق للوحة التصويت الموجودة في قاعة الجمعية العامة، التي تسببت في مشاكل في أحسن أحوالها، وذلك للتأكد من عدم تعطلها أثناء عمليات التصويت الهامة المقبلة.

٢٩ - **السيد سياه** (سنغافورة): قال إن وفد بلده أيضاً يقر بالآثار الناجمة عن العاصفة على موظفي الدول الأعضاء والأمانة العامة، ويعرب عن تقديره للجهود التي تبذلها الأمانة العامة لاستعادة الوضع الطبيعي، ولكن لديه تساؤلات عن تواصلها مع بعثات الدول الأعضاء. وقد ذُكِر بالفعل أحد الأمثلة: ففي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أخطَرَت شعبة المرافق والخدمات التجارية التابعة لإدارة الشؤون الإدارية مستخدمي المرآب في مجمع المقر عن طريق تعميم بالبريد الإلكتروني بأن أعمال البناء ستقيد دخول المركبات، بما لم يترك سوى الطابق السفلي الثالث متاحاً لوقوف المركبات. وعُمِّمَت رسالة أخرى في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ تفيد الموظفين والوفود ممن لديهم مركبات في طابق المرآب السفلي الثالث بضرورة نقلها، بَلَغَت البعثات الدائمة بعد فوات الأوان لأن تتمكن من التصرف. ونتيجة لذلك، تعرضت المركبات للتلف.

٣٠ - واسترسل قائلا إنه في ضوء الصعوبات التي نشأت في الاتصالات، فإن وفده يشكك في جدوى مركز البيانات الثانوي ويتساءل عن سبب عدم نقل البيانات من مركز البيانات الرئيسي في وقت أبكر، تحسباً للآثار الناجمة عن العاصفة. وهو يود أن يعرف ما إذا كانت خطط إطار إدارة حالات الطوارئ قد نُفِّذَت بالكامل، ويتطلع إلى مزيد من التوضيح بشأن الإجراءات المتخذة.

٣١ - **السيد فارغاس** (البرازيل): قال إنه يضم صوته إلى صوت المتكلمين السابقين للإعراب عن أسفه للمعاناة التي تسببت فيها هذه العاصفة وعن امتنانه للجهود التي يبذلها موظفو الأمانة العامة، وأكد أن وفده يتطلع إلى تقييم ''الدروس المستفادة'' الذي تشرف عليه رئيسة مكتب الأمين العام. ونظرا إلى أن هذا التقييم سيتم مرة واحدة، فهو يتساءل عما إذا كانت تجربة العاصفة ستشكل جزءا من استعراض أو تقييم على نطاق أوسع للتخطيط وبلورة السياسات. ويود الاطلاع على قائمة واضحة بالخصوم التي تتحملها المنظمة، وعلى التفاصيل المتعلقة بمدى تغطية التأمين لهذه الخصوم.

٣٢ - ومع أنه من الواضح أن مركز البيانات الثانوي قادر على الاضطلاع بدور هام، فإن المشاكل على مستوى الاتصالات والبيانات التي نجمت عن العاصفة كشفت عن ضرورة التخطيط على المدى البعيد لقدرات احتياطية إضافية ولإمكانية إعادة توليد البيانات. وأكد أن هناك سبلا للاستفادة من وجود المنظمة في مناطق مختلفة من العالم للتخفيف من حدة الأخطار التي قد تنجم عن أي حدث في المستقبل. وعلى سبيل المثال، كان يمكن الاحتفاظ بنسخة ثانية من ملف البيانات الذي يتضمن عناوين بعثات الدول الأعضاء في جنيف أو في مكان آخر، ويمكن أيضا محاكاة الموقع الشبكي المخصص لإعلام الموظفين، الذي علمت بعثته أخيرا بوجوده، في مكان آخر.

٣٣ - **السيد كوفي** (كوت ديفوار): قال إن آراءه تتفق كثيرا مع الآراء المعرَب عنها من قبلُ. وأعرب عن أمله في إجراء دراسة شاملة لتجربة العاصفة، بما في ذلك آثارها على المخطط العام لتجديد مباني المقر. وعلى الرغم من التأكيدات التي تضمنتها الإحاطة الإعلامية المقدَّمة توّا إلى اللجنة بأن إطار الأمم المتحدة لإدارة حالات الطوارئ قد عمل بشكل مناسب، فإن الإحاطة الإعلامية ذاتها أشارت إلى اختلالات واضحة. وينبغي أن تحدد المنظمة ما يجب فعله لتكون قادرة على العمل دون انقطاع.

٣٤ - وفي سياق الإشارة إلى تكاليف مركز البيانات الثانوي، الذي كان من المقرر أن يعمل حتى عام ٢٠١٦، وقرار إقامته في نيوجيرسي، حثّ على إجراء استعراض كامل لتشغيله. وأوضح أنه بما أن المنظمة تتجه نحو تجميع العديد من وظائف البيانات في مركز واحد في إطار مشروع أوموجا، فيجب أن تفكر مليّا في تنامي المخاطر الناجمة عن زيادة المركزية في حالة وقوع حادثة مماثلة مرة أخرى.

٣٥ - **السيد ستاور** (الدانمرك): قال إنه يتفق أيضا مع من سبقه من المتكلمين، وأعرب عن رغبته في تقديم المزيد من التفاصيل عن الآراء التي أعرب عنها ممثل الجزائر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن الاتصال مع البعثات الدائمة للدول الأعضاء. وأفاد بأنه من الواضح أن ترتيبات الاتصال بالبعثات قد تعطلت تماما.

٣٦ - ومع أنه يدرك أن ملف البيانات الذي يتضمن عناوين البعثات قد فسد أثناء نقل الوظائف من مركز البيانات الرئيسي إلى مركز البيانات الثانوي، فهو يتساءل لماذا لم يُطلب من مكتب البعثات الأجنبية التابع لوزارة الخارجية الأمريكية في نيويورك، الذي لا شك في أنه يحتفظ بالسجلات كاملة، نقل المعلومات عمَّا إذا كان مجمّع المقر مفتوحا أم لا. وبدلا من ذلك، كان يمكن أن يُطلب من بعثة

أو أكثر من بعثات الدول الأعضاء الأخرى الموجودة في نيويورك أن تقوم بنفس المهمة. واستطرد قائلا إن المنظمة فوّتت على نفسها أيضا فرصة أن يُنظر إليها على أنها جزء من حياة مدينة نيويورك. ومع أنه لا يود أن يُفهم من كلامه أنه كان ينبغي للمنظمة أن تتنافس على استقطاب اهتمام وسائط الإعلام مع المناطق التي خرّبتها العاصفة، فقد أعرب عن أسفه أن ما حدث في المنظمة كان مجرد حاشية في التغطية الإعلامية عقب الإعصار.

٣٧ - وقد شدد كل من الأمين العام ورئيس الجمعية العامة على أهمية القدرة على المقاومة والتأهب للكوارث. ومنذ انطلاق المخطط العام لتجديد مباني المقر، ظلت المنظمة حريصة على تحقيق هدف تحديث مجمّع المقر بحيث يكون في قمة التطوّر وليكون مثالا يحتذي به الآخرون عند تشييد مبانيهم. إلا أن فشلها في مواجهة هذه العاصفة مثّل ضربة لسلطة منظمة تعمل في جميع أنحاء العالم في مجال التأهب للكوارث والتعافي منها، ولكنها لم تظهر في صورة من يطبّق التعاليم التي ينشرها.

٣٨ - **السيد ياماموتو** (اليابان): قال إنه يود أن يضيف إلى قائمة الشواغل التي أعرب عنها الآخرون من قبله التركيزَ على ثلاث مسائل هامة، هي تقييم الأضرار والدروس المستفادة والتأهب للكوارث. وأوضح أنه ينبغي للمنظمة أن تقيِّم بدقة الأضرار التي لحقت بها وأسبابها؛ وينبغي أن تستخلص دروسا من هذه الحادثة؛ وينبغي أن تتخذ إجراءات وقائية ملموسة لاتقاء الكوارث في المستقبل. وقال إن وفده يتطلع إلى معرفة المزيد من التفاصيل عن تدابير المتابعة المزمع القيام بها.

٣٩ - **السيد سومرو** (باكستان): قال إن وفده يود أن ينضم إلى الآخرين في الإعراب عن تعاطفه مع الأشخاص الذين تضرروا من العاصفة. ويبدو أن هناك توافقا في الآراء داخل اللجنة بشأن الرغبة في تحسين الاتصال بين الأمانة العامة والبعثات الدائمة للدول الأعضاء.

٤٠ - وذكّر بالمؤتمر الصحفي بشأن آثار العاصفة على عمل الأمم المتحدة الذي عقده وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، والذي استخدم أثناءه كلمة ''غير مسبوقة'' لوصف الأضرار التي لحقت بمجمّع المقر، وتساءل عن السبب الذي جعل هذه الأضرار تُوصف بـ''البسيطة'' أثناء الإحاطة الإعلامية التي استمعت لها اللجنة قبل قليل، وتساءل هل أن ذلك يعني أن ما نُقل عن وكيل الأمين العام كان خاطئا أو أنه قد غيّر تقييمه الأولي للوضع.

٤١ - وأكد أن وفده سعيد بالاستماع إلى الأنباء التي مفادها أن الجدول الزمني للمخطط العام لتجديد مباني المقر، وهو في مراحله النهائية بالفعل، لم يتأثر بما حدث، وبأن رئيسة مكتب الأمين العام ستشرف على فرقة عمل مكلَّفة باستخلاص ''الدروس المستفادة''. إلا أن مشاكل الاتصالات التي أشار إليها العديد من ممثلي الدول الأعضاء هي مشاكل خطيرة. وأوضح أنه يود معرفة السبب الذي جعل الأمانة العامة تتردد كثيرا قبل أن تقرر ما إذا كان ينبغي مواصلة إغلاق مجمع المقر أم لا. وأشار إلى أن البعثات الدائمة للدول الأعضاء ظلت تبحث في المواقع الشبكية للمنظمة وتحاول الاتصال بالأمانة العامة مباشرة للاطلاع على آخر المستجدات. وأفاد بأن لديه انطباعا بأن القرارات اتُّخِذت في اللحظة الأخيرة، وأنه يود معرفة المزيد من التفاصيل عن عمل فريق العمليات المعني بالأزمات وعن أسباب التأخير.

٤٢ - **السيد تاكاسو** (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): قال إنه يحيط علما بجميع التعليقات الصادرة عن أعضاء اللجنة وبأن هناك انطباعا بوجود خلل في الاتصالات

خلال الأيام الثلاثة التي أُغلِق فيها مقر الأمم المتحدة. وقال إنه يتفق مع التعليقات التي أُدلي بها باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، ومفادها أن الأمانة العامة ينبغي أن تتحاور مع الدول الأعضاء، بما أن المنظمة ملك لجميع الدول.

٤٣ - وأعرب عن رغبته في توضيح العبارات التي استخدمها أثناء الإحاطة التي قدمها إلى اللجنة. وأفاد بأنه لم يقل إن مجمع المقر قد تكبّد أضرارا بسيطة، وإنما أنه قد تم احتواء الأضرار التي لحقت بأسس وهيكل المجمّع بفضل التدابير الوقائية الفعالة المتَّخَذَة. وأوضح أن أسوأ الأضرار لحقت بالطوابق السفلية بسبب مياه الفيضان، نظرا إلى أن التدابير الوقائية المعمول بها، التي تعتمد على البيانات المستقاة من الفيضانات السابقة، لم تتوقع أن يحدث مدٌّ عاصفي بحجم المدِّ الذي وقع. ومع أن الأمانة العامة قد بذلت قصارى جهدها في تلك الظروف، فسيتم استخلاص دروس هامة من استجابتها لهذه الحالة الطارئة. وأفاد بأنه سيتم إنشاء قائمة احتياطية للاتصال بالبعثات الدائمة؛ وستغيّر تسمية الموقع الشبكي الذي يمكّن الموظفين من الاطلاع على المعلومات في حالات الطوارئ وسيصبح متاحا لجميع الوفود والموظفين للاطلاع عليه، وستُستخدم الرسائل النصية وشبكات التواصل الاجتماعي أيضا لنشر المعلومات، حتى لو أدى ذلك إلى ازدواجية الرسائل.

٤٤ - أما في ما يتعلق باستمرارية تصريف الأعمال، فأوضح أن عمل الأمم المتحدة قد تواصل، كما تواصل عمل المكاتب الأخرى في جميع أنحاء العالم. وتمثلت المشكلة الرئيسية التي واجهها المقر في لوحة التوزيع الكهربائي التي تضررت من جراء المياه، ولذلك كانت عودة الموظفين إلى المبنى يوم الأربعاء ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ غير آمنة. وتجدر الإشارة إلى أن المعدات المعنية ثقيلة إلى درجة أنه لا يمكن أن توضع في أي مكان آخر غير الطابق السفلي؛ ومع ذلك ستنظر الأمانة العامة في سبل تحسين التأهب للطوارئ.

٤٥ - ونظرا إلى أن تكلفة جعل مركز البيانات الثانوي نسخة مطابقة لمركز البيانات الرئيسي في المقر كانت ستكون باهظة جدا، فإن الدور الرئيسي للمركز الثانوي، الذي لديه طاقة استيعاب تعادل واحد من خمسين فقط من طاقة استيعاب مركز البيانات الرئيسي، يتمثل في الاحتفاظ بنسخة احتياطية من البيانات الأكثر حيوية لضمان استمرارية تصريف الأعمال في حالات الطوارئ. وأشار إلى أن العديد من البرامج الحاسوبية التي تستخدمها الأمم المتحدة لديها تدابير تخزين احتياطي تلقائية؛ إلا أن بعضها، مثل تلك المستخدَمة في نظام المعلومات الإدارية المتكامل، وأجهزة ''بلاك بيري'' المحمولة، تتطلب تدخلا يدويا، مما تسبب في انقطاع هذه الخدمات. ويوجد مركز البيانات الثانوي في نيوجيرسي لأسباب فنية، حيث إنه لا يمكن أن يقع مركز التخزين الاحتياطي على مسافة تزيد عن ٦٠ ميلا عن مركز البيانات الرئيسي.

٤٦ - وأفاد بأن التقييمات الأولية للأضرار الناجمة عن العاصفة تبعث على الاعتقاد بأن المرحلة النهائية من المخطط العام لتجديد مباني المقر لن تتأثر. وستجري تقييمات لمعرفة ما إذا كان من الممكن نقل المعدات الكهربائية التي يمكن أن تتضرر من المياه. ويجب معاينة التجهيزات المعدَّة لمبنى المؤتمرات الجديد، المحفوظة حاليا في مخزن في نيوجيرسي إلى أن تكتمل أشغال التجديد. وأكد أنه على الأرجح أن بوليصات التأمين الشامل على المباني، البالغ عددها ثلاث بوليصات، ستغطي معظم الخسائر، ومن بينها بوليصة تأمين تم شراؤها مؤخرا تغطي، على وجه التحديد، الأضرار الناجمة عن الفيضانات، ومن المتوقع استيعاب التكاليف.

٤٧ - وقد تسبب المد العاصفي في دخول المياه إلى مرآب السيارات في المقر. وللأسف، لم تُنقَل جميع المركبات استجابةً للإخطار الإلكتروني الذي أُرسل يوم الاثنين ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وقد تضرر بعضها نتيجة لذلك. وكما يتضح ذلك من الأمر الإداري ST/AI/349، ومن بيان إخلاء المسؤولية المطبوع على تصاريح المرآب، يتحمل أصحاب المركبات مسؤولية الأضرار التي لحقت بمركباتهم المركونة في المرآب. ومع ذلك، سيتّصل العاملون في المرآب بجميع أصحاب السيارات وسيبذلون كل ما في وسعهم لتيسير إعداد مطالبات التأمين. وأخيرا، فقد تم اختبار نظام التصويت في قاعة الجمعية العامة، وسيعاد اختباره في وقت لاحق من هذا اليوم للتأكد من أنه يعمل بشكل سليم.

٤٨ - **الرئيس**: تكلّم بوصفه ممثل ألمانيا، فقال إن سيارتين من السيارات التي يملكها وفده قد تضررتا من جراء المياه التي غمرت المرآب. وأوضح أن عنوان البريد الإلكتروني المستخدَم لإخطار البعثة الدائمة لألمانيا غير صحيح، مع أن العنوان الصحيح موجود في قائمة دائرة المراسم والاتصال (الكتاب الأزرق)؛ ولهذا لم يتلق وفده إطلاقا الإنذار الذي أشار إليه وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية.

٤٩ - **السيد شوماكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفده يعرب عن تعاطفه مع الأشخاص الذين تضرروا من العاصفة، ويشكر أعضاء الأمانة العامة الذين بذلوا قصارى جهدهم لتعود المنظمة إلى مسارها الطبيعي. وسأل ما إذا كان مركز البيانات الثانوي في نيوجيرسي قد تضرر من الإعصار، وما إذا كانت جميع الخدمات قد أعيدت إلى مركز البيانات الرئيسي.

٥٠ - **السيد ستار** (وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن): قال إنه قد تم الآن ترحيل جميع العمليات إلى مركز البيانات الرئيسي. ورغم انقطاع التيار الكهربائي في نيوجيرسي، فإن مركز البيانات الثانوي مجهز بمولدات كهربائية، لذا فإن الكهرباء لم تنقطع عنه أبدا لحسن الحظ.

٥١ - وستبحث المنظمة ما أثارته الدول الأعضاء من شواغل، ولن يقتصر ذلك على المسائل التقنية فحسب، بل سيشمل أيضا المسألة الأوسع نطاقا، ألا وهي صمت خدمات الإعلام التابعة للمنظمة أثناء حالة الطوارئ التي شكلتها العاصفة. فمن الأهمية بمكان أن نتذكر أن الأمم المتحدة منظمة عالمية وأن العمل لم ينقطع في زهاء ١٠٠ بلد من البلدان التي توجد فيها كيانات تابعة للأمم المتحدة. وأنها اضطلعت بدور في معالجة المشاكل التي صادفت البلدان الأخرى التي تضررت من جراء العاصفة. وكان هناك أيضا نقص كبير في الموظفين، لأن ٢,٥ مليون شخص ممن يعيشون في كونيكتيكت ونيوجيرسي ونيويورك ظلوا دون كهرباء أو وسائل نقل عامة. وعند اتخاذ قرار بشأن إغلاق مجمع المقر أو عدم إغلاقه، تعين على فريق العمليات المعني بالأزمات النظر أولا فيما إذا كان من المأمون أن يُطلب من الموظفين الحضور إلى أماكن عملهم والبقاء فيها، وثانيا، فيما إذا كان بمقدور الأمم المتحدة أداء عملها رغم ذلك. ورغم أنه لم يتسن إعادة فتح مجمع المقر يوم الأربعاء ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، فإن مجلس الأمن عقد جلسات طارئة في ذلك اليوم، وتمكنت الجمعية العامة من الاجتماع في اليوم التالي.

٥٢ - ولا تعمل المنظمة حتى الآن بكامل طاقتها، لأن الظروف الأسرية أو المسائل المتعلقة بالسكن لا تزال تحول دون قدوم بعض الموظفين إلى العمل، ومن المتوقع أن يستمر الأثر الناجم عن انقطاع التيار الكهربائي لبضعة أسابيع. ومن حسن الحظ أن برودة الطقس تساعد على الحفاظ على درجات حرارة مريحة في غرف الاجتماعات. وأي مقترحات ملموسة تقدمها الوفود بشأن كيفية تحسين نظامي

التصدي للطوارئ والإخطار بوقوعها ستلقى كل ترحيب بطبيعة الحال.

٥٣ - **السيد تاكاسو** (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): قال إن الشركة التي تؤجر للمنظمة الطابعات الرقمية الكبيرة الثلاث المستخدمة لإنتاج ما يربو على ٩٥ في المائة من وثائق المقر، ستستبدلها على وجه السرعة، وأنها أعارت المنظمة طابعة رقمية لتستخدمها في غضون ذلك. والعمل جار لتقييم الضرر الذي لحق بالمعدات التي تملكها الأمم المتحدة.

البند ١٣٠ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (تابع)

المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/67/5 (Vol. V)، و A/67/330، و A/67/350 و Add.1، و A/67/548)

٥٤ - **السيد تاكاسو** (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): عرض التقرير المرحلي السنوي العاشر للأمين العام عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/67/350)، وتقرير الأمين العام عن مقترحات تمويل التكاليف المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر لعام ٢٠١٣ من الميزانية المعتمدة له (A/67/350/Add.1)، فقال إن الأمانة العامة قد اتخذت عددا من الخطوات الرامية إلى تعزيز المساءلة والشفافية وتحسين إدارة المشروع وتعزيز ضوابطه المالية، وذلك استجابة للشواغل التي أثارتها الدول الأعضاء في الجزء الأول من الدورة السادسة والستين المستأنفة للجمعية العامة، التي عُقدت في آذار/مارس ٢٠١٢. وقال إنه عمِل، منذ توليه مهام منصبه في أيار/مايو ٢٠١٢، على إنشاء تسلسل إداري واضح فيما يخص الإشراف والمساءلة والتواصل مع جميع المعنيين بالأمر، بما يشمل عقد جلسات إحاطات فصلية مع اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية وإجراء تحديثات منتظمة لمحتوى الموقع الشبكي للمخطط العام لتجديد مباني المقر. وبتوجيه من المجلس الاستشاري للمخطط العام لتجديد مباني المقر وفريق الإدارة العليا، تعمل الأمانة العامة بدأب على كفالة إنجاز المرحلة الأخيرة من المشروع في إطار الجدول الزمني المحدد والإبقاء على تكاليفه قريبة قدر الإمكان من الميزانية الأصلية المعتمدة له. وقد قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٥٨/٦٦، أن تأذن بالدخول في التزامات تصل إلى ١٣٥ مليون دولار، مما أتاح المضي قدما في تنفيذ المشروع.

٥٥ - وقُبلت تقريبا جميع التوصيات التي قدمها مجلس مراجعي الحسابات في تقريره عن المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/67/5 (Vol. V))، مع إدخال بعض التغييرات الطفيفة عليها. أما فيما يتعلق بإشارة مجلس مراجعي الحسابات إلى عدم وجود لجنة توجيهية تُعنى بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، فقال إنه يرى أن إنشاء هيئة إشراف رسمية من هذا القبيل في هذه المرحلة المتأخرة من تنفيذ المخطط سيؤدي إلى نتائج عكسية.

٥٦ - وأما الأضرار الناجمة عن العاصفة الأخيرة، فقد تم احتواؤها إلى حد ما، وليس من المتوقع أن تؤثر تأثيرا ملحوظا على الجدول الزمني العام للمخطط الذي يجري العمل فيه حسب الجدول المقرر مع نجاح عملية نقل زهاء ١ ٤٠٠ موظف إلى مبنى الأمانة العامة حتى الآن. وستُنجز هذه العملية بالكامل بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وستتمثل الخطوات التالية في الانتهاء من تجديد مبنى المؤتمرات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بما في ذلك قاعاته الرئيسية الثلاث، يعقبها إعادة مرافق المؤتمرات من أماكن إيوائها المؤقتة اعتبارا من نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وسيبدأ تجديد مبنى الجمعية العامة في نيسان/أبريل ٢٠١٣. وأما التحسينات الأمنية على الطريق الرئيسي المجاور، فرانكلين د. روزفلت الممتد على طول النهر الشرقي، فهي تموّل عن طريق تبرعات من البلد

المضيف. وستبدأ في مطلع كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ إعادة تهيئة مبنى المرج الشمالي لاستيعاب حيز مؤقت لاستضافة الجلسات العامة التي تعقدها الجمعية العامة، وذلك لإتاحة تجديد قاعة الجمعية العامة المقرر أن يبدأ في نيسان/أبريل ٢٠١٣.

٥٧ - وظل الوضع المالي للمخطط العام لتجديد مباني المقر ثابتا وأدت الوفورات الإضافية التي تحققت إلى تخفيض التكاليف المتوقعة. وتبلغ حالياً نسبة الزيادة في تكلفة إتمام المشروع بنطاقه الأصلي ١٢,٨ في المائة بالقياس إلى التكلفة الأصلية المقدرة التي وافقت عليها الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. ويتمثل السببان الرئيسيان لارتفاع تكلفة المشروع في الحاجة إلى أماكن إيواء مؤقتة إضافية ورفع مستوى المعايير الأمنية. وعلاوة على ذلك، فإن تكاليف الأنشطة المرتبطة بالمشروع وبمركز البيانات الثانوي لم تدرج في نطاق العمل الأصلي ولا في الميزانية المعتمدة. ووصل العجز المتوقع في التمويل اللازم لإتمام المخطط العام لتجديد مباني المقر، بما في ذلك التكاليف المرتبطة بالمشروع وتكاليف تشييد مركز البيانات الثانوي، إلى ٢٨٤,٣ مليون دولار في نهاية أيار/مايو ٢٠١١. ويتضمن التقرير شرحا للفروق في تكلفة المشروع وللتأخر في الإبلاغ عن تلك الفروق في الفترة من أيار/مايو ٢٠١١ إلى شباط/فبراير ٢٠١٢، ويشمل شرح الفروق الممارسة المتمثلة في انتظار نتائج التفاوض على أقصى سعر مضمون.

٥٨ - وبناء على طلب الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين المستأنفة، أُجري استعراض شامل للحالة المالية للمشروع وعُرضت على اللجنة مقترحات لاحتواء تكاليف المشروع لكي تنظر فيها. وتتضمن هذه المقترحات تأجيل إزالة مبنى المرج الشمالي المؤقت؛ واستمرار تعليق أعمال تصميم مبنى المكتبة ومبنى الملحق الجنوبي وتجديدهما، مما يوفر مبلغا إضافيا قدره ٦٥ مليون دولار. وقد أدى تزايد التهديدات الأمنية التي تواجهها الأمم المتحدة منذ عام ٢٠١٠ إلى جعل تجديد هذين المبنيين في إطار التقدير الأصلي أمرا غير ممكن. وطوال مدة المشروع حتى عام ٢٠١٥، سيستمر استخدام هذين المبنيين لتنفيذ المستوى الحالي للأنشطة؛ وسيقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين المستأنفة تقريراً عن الخيارات المتاحة للتصرف في مبنى المرج الشمالي والترتيبات الطويلة الأجل فيما يخص المكتبة ومطعم الخدمة الذاتية. وانطوى مقترح آخر على استخدام إيرادات الفوائد المتراكمة واحتياطيات رأس المال المتداول وإيرادات الفوائد المتوقعة في المستقبل لتعويض العجز في تمويل المشروع. وفي حالة موافقة الجمعية العامة على هذه التدابير، سيصبح من الممكن المضي في العمل في المشروع دون الحاجة إلى إقرار أنصبة إضافية لاستكماله.

٥٩ - وستُعامل التكاليف المرتبطة بالمشروع وتكاليف مركز البيانات الثانوي معاملة مختلفة عن تكلفة المخطط العام لتجديد مباني المقر نفسه، لأنها تندرج خارج الميزانية وخارج نطاق العمل المعتمدين في الأصل. وفي حين ستواصل الأمانة العامة بذل قصارى جهدها لاستيعاب تلك التكاليف في إطار ميزانية المشروع، فمن غير المحتمل أن تنجح في بلوغ هذا الهدف نظرا إلى المبلغ الكبير الذي تكبدته بالفعل ولما ستتكبده من تكاليف في المستقبل. ويُقتَرح تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين عن النفقات الفعلية النهائية المتكبَّدة في إطار التكاليف المرتبطة بالمشروع وبمركز البيانات الثانوي، وستتقصى الجمعية العامة السبل الكفيلة بتغطية هذه النفقات عند نظرها في تقرير الأداء الثاني لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

٦٠ - ويتضمن الإجراء الذي أوصيت الجمعية العامة باتخاذه، والذي يرد في الفرع الثالث عشر من التقرير، الموافقة على مقترحات تخفيض التكاليف والتمويل؛ والموافقة على تمديد سلطة الالتزام المعتمدة لعام ٢٠١٢

إلى عام ٢٠١٣؛ والموافقة على سلطة التزام إضافية بمبلغ ١٦٧,٨ مليون دولار لأنشطة المشروع خلال عام ٢٠١٣؛ والموافقة على مبلغ صافيه ٣,٦٦ ملايين دولار لتغطية التكاليف المرتبطة بالمشروع في عام ٢٠١٣.

٦١ - **السيد ليو يو** (رئيس اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات التابعة لمجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة): عرض تقرير مجلس مراجعي الحسابات بشأن المخطط العام لتجديد مباني المقر عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (A/67/5 (Vol. V))، وقال إن التقرير يقدم أيضا معلومات عن الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠١٢. وفي حين أشار المجلس إلى وجود مشاكل في إعداد التوقعات والتقارير عن التكلفة بدقة وفي الوقت المناسب، فهو يرى أن الفريق المعني بإنجاز مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر لديه من الخبرة والقدرة ما يمكّنه من التفاوض على العقود وإدارة شؤون المتعاقدين على نحو فعال بما يخدم مصلحة المنظمة على أفضل وجه.

٦٢ - وأضاف قائلا إن المشروع قد أحرز تقدما ماديا جيدا، بعودة العديد من الموظفين إلى مبنى الأمانة العامة. غير أن الإدارة تتوقع أن يصل مبلغ تجاوز التكلفة النهائية للمشروع في آذار/مارس ٢٠١٢ إلى ٤٣٠ مليون دولار، بزيادة نسبتها ١٨ في المائة منذ شباط/فبراير ٢٠١١. ولكي تتمكن الجمعية العامة من اتخاذ قرار مدروس جيد التوقيت بشأن تمويل المشروع مستقبلا، يتعين على الأمانة العامة أن تقدم رقما كاملا ومبررا ودقيقا لتكلفة المشروع. والمجلس لا يستطيع أن يؤكد أن التكلفة النهائية المتوقعة قائمة على منهجية شاملة، أو أن مخصص الطوارئ الباقي كاف. ونظرا للضغوط التي يفرضها عنصرا التكلفة والوقت، من المرجح أن تكون التكلفة النهائية أعلى حتى مما ورد في التقارير الراهنة.

٦٣ - واستطرد قائلا إنه رغم الإجراءات الرامية إلى تحسين القدرة على توقع التكاليف واحتوائها، ما زالت توقعات الإدارة للتكلفة تفتقر إلى مخصصات مبررة وصريحة لمجابهة معظم المخاطر المتبقية للمشروع، بما في ذلك التكاليف المتعلقة بأوامر التغيير، والتعجيل بالأنشطة بغية الوفاء بالآجال النهائية، ومطالبات المتعاقدين في المستقبل؛ وما تبقى من عقود السعر الأقصى المضمون؛ وتغيير أماكن المكاتب الواقعة خارج المقر. وعند كتابة هذا التقرير، لم تكن هناك أية مقترحات ملموسة لتسوية مسألة ما إذا كان مبنى المكتبة ومبنى الملحق الجنوبي سيظلان داخل نطاق المخطط العام لتجديد مباني المقر أم خارجه، والآثار التي يُحتمل أن تترتب على تجديدهما في الميزانية. وأيا كان الحل المطروح للتعامل مع تجاوز التكاليف، لا بد من الاتفاق عليه قبل أن يتأثر الجدول الزمني للمشروع وتزداد التكاليف على نحو أكبر.

٦٤ - ثم أردف أنه ينبغي التنويه، في وقت أبكر بكثير، إلى الزيادات المحتملة في التكاليف؛ فقد حددت الأمانة العامة الأسباب الرئيسية لهذه الزيادات في وقت مبكر جدا، إلا أنها لم تُدرج تقديرا كميا لها في توقعاتها. ولو نفذت الإدارة التوصيات الواردة في التقرير السابق للمجلس (A/66/5 (Vol. V))، لظهرت في وقت أبكر بكثير الصعوبات المالية التي واجهها المشروع في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ إلى آذار/مارس ٢٠١٢، بحيث يتسنى اتخاذ القرار في وقت أنسب وعلى نحو أكثر فعالية. ولم تُوضَّح للمسؤولين عن إدارة المشروع كامل التكاليف والمخاطر المحتملة المتعلقة بالاستراتيجية المعجلة للمخطط العام لتجديد مباني المقر عندما طُلبَ إليهم الموافقة على هذه الاستراتيجية. وعلاوة على ذلك، فقد كان من شأن زيادة الانضباط في إدارة مخصصات الطوارئ الكشف مبكرا - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ - عن وجود تجاوز في التكاليف. ويؤيد المجلس تأييدا تاما مفهوم مخصصات الطوارئ المدارة

جيدا؛ غير أنه ينبغي ألا تُستخدم الأموال المخصصة للطوارئ لاستيعاب الزيادات العامة في تكاليف المشروع، كما ينبغي للأمانة العامة أن تبين بوضوح كيف ومتى استُخدمت هذه الاعتمادات.

٦٥ - وختم بالقول إنه مع ذلك، فقد اتخذت إجراءات إيجابية لمعالجة الشواغل التي سبق للمجلس أن أعرب عنها بخصوص مدى استعداد دائرة إدارة المرافق للإشراف على الموقع، وإنه يمكن تحقيق وفورات كبيرة عن طريق الاستخدام المرن للحيز المكتبي، وخاصة بالاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتاحة بالفعل داخل الأمم المتحدة.

٦٦ - **الرئيس:** قال إن الآثار الناجمة عن العاصفة الأخيرة قد أدت إلى إتاحة التقرير ذي الصلة الذي أعدته اللجنة الاستشارية مؤقتا باللغة الانكليزية فقط. وسيصدر هذا التقرير قريبا باللغات الرسمية الأخرى.

٦٧ - **السيد رويز ماسيو** (نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قدم ملخصا لتقرير اللجنة الاستشارية عن المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/67/548)، وقال إن اللجنة الاستشارية تشاطر مجلس مراجعي الحسابات شواغله إزاء انخفاض معدل تنفيذ توصياته السابقة، وإنها لاحظت الرأي الذي أبداه مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ومفاده أنه رغم قيام مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر بإدارة المشروع على النحو المناسب، فإن إدارته للمخاطر وعملياته للرقابة مُرضيةٌ بشكل جزئي فحسب. وترى اللجنة الاستشارية أيضا أن الافتقار إلى آلية مستقلة للحوكمة، مثل اللجنة التوجيهية، يشكل خطرا على المشروع، ولكنها تقبل الحجة القائلة بأنه فات الأوان لإنشاء لجنة توجيهية للمخطط العام لتجديد مباني المقر. غير أنه ينبغي للمشاريع الرئيسية المقبلة المتعلقة بمباني المقر أن توضع تحت إشراف جهة رسمية من قبيل لجنة إشراف أو هيئة حوكمة. وينبغي الاسترشاد بالدروس المستفادة في تخطيط وتنفيذ أي من هذه المشاريع، وإذا اقتضى الأمر، في تنفيذ المراحل المتبقية من المخطط العام لتجديد مباني المقر.

٦٨ - وأضاف أن اللجنة الاستشارية تشعر أيضا بقلق بالغ من عدم توافر معلومات دقيقة لدى الأمين العام عن استخدام حيز المكاتب بالمقر سواء في الموقع أو خارج الموقع، وما يترتب على ذلك من احتمال المبالغة في تقدير الاحتياجات من الحيز المكاني، وبالتالي الزيادة في النفقات. وينبغي استيعاب أقصى عدد ممكن من الموظفين في مباني المقر بعد تجديده والإبقاء على استئجار الحيز المكاني خارج المقر عند الحد الأدنى، وإبقائه قيد الاستعراض المستمر. وينبغي، في هذا الصدد، النظر بجدية في الاستخدام المرن للحيز المكتبي، بما في ذلك الاشتراك في المكاتب.

٦٩ - وتابع بالقول إن اللجنة الاستشارية تتفق مع مجلس مراجعي الحسابات على أن التكلفة التقديرية المجمعة المنقحة التي قدمها الأمين العام للمخطط العام لتجديد مباني المقر حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢ غير كافية لتزويد الجمعية العامة بضمانات الدقة اللازمة. بل لا بد من تقديم تقدير للتكلفة النهائية للمشروع يكون كاملا ومبررا ودقيقا. وبناء على ذلك، تطلب اللجنة الاستشارية إلى المجلس تدقيق تقديرات التكلفة المنقحة للمخطط العام لتجديد مباني المقر في مراجعته المقبلة لحسابات المشروع. وترى اللجنة الاستشارية أيضا أن المقترحات التي قدمها الأمين العام لتخفيض التكلفة ليست سوى تخفيضات غير متكررة في التكلفة أو تأجيلات لأنشطة مقررة، وبذلك فهي لا تُشكل الوفورات الحقيقية في التكاليف التي دعت إليها الجمعية العامة.

٧٠ - وخلص إلى القول إن مسؤولية اتخاذ القرارات بشأن تفكيك مبنى المرج الشمالي المؤقت وإزالته تقع على عاتق الجمعية العامة. ورغم الاستمرار في تعليق تجديد مبنى الملحق

الجنوبي ومبنى المكتبة لأسباب أمنية، ينبغي للأمين العام أن يقدم خيارات مشفوعة بالتكاليف بشأن المبنيين، وذلك بسبب تأثيرهما المحتمل على نطاق المشروع بأكمله. وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض من حيث المبدأ على مقترحات الأمين العام في ما يتعلق بتمويل التكاليف المرتبطة بالمشروع ومركز البيانات الثانوي، إلا أنه ينبغي للجمعية العامة ألاّ تنظر في تلك المقترحات إلى حين التأكد من المستويات النهائية للنفقات. وأخيرا، يمكن الاطلاع على استنتاجات اللجنة الاستشارية وتوصياتها في الفقرة ٧١ من تقريرها.

٧١ - **السيد كانجا** (الأمين العام المساعد لخدمات الرقابة الداخلية): عرض تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/67/330) عن المراجعة الفنية المتعمقة لحسابات أعمال التشييد المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر التي أجراها المكتب استجابة للطلب الذي تقدمت به الجمعية العامة في قرارها ٢٥٨/٦٦، وقال إن الأهداف الرئيسية لهذه المراجعة شملت تحديد أسباب التجاوز المتوقع للتكاليف، البالغ ٤٣٣ مليون دولار. وتجدر الإشارة إلى أنه رغم موافقة الجمعية العامة على التحول عن الاستراتيجية الرابعة إلى الاستراتيجية الرابعة المعجلة، لم يظهر أثر هذا التحول في ميزانية المخطط العام لتجديد مباني المقر. ونظرا لاستخدام حوالي ٩٠ في المائة من الأموال الاحتياطية المخصصة للطوارئ المنصوص عليها في الميزانية، ولم يُنجز سوى ٥٠ في المائة من المشروع، فإن الرصيد المتبقي، وقدره ٥٩ مليون دولار، قد لا يكون كافيا للفترة المتبقية من المشروع.

٧٢ - وأضاف أنه في رأي مكتب خدمات الرقابة الداخلية، تُوجد أسباب وجيهة لتجاوز تكلفة المشروع، باعتبار التغير الذي طرأ على استراتيجية التنفيذ، وزيادة الاحتياجات الأمنية، والتكاليف المرتبطة بالمشروع غير المدرجة في الميزانية. والتكاليف المتكبدة هي تكاليف معقولة من منظور تأمين أسعار السوق وتحقيق الكفاءة في الحصول على الخدمات من خلال عمليات تنافسية أو بالتفاوض على أسعار الوحدات المبينة في مختلف العقود. وتبين أن تكاليف الاستئجار تنافسية مقارنة ببيانات السوق وأن الأتعاب المهنية تقع ضمن حدود المعايير المعمول بها في هذا القطاع كنسبة مئوية من تكاليف التشييد. وقد قام مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر أيضا باتخاذ خطوات للحد من ارتفاع التكاليف، ونظرا لحجم المشروع ودرجة تعقيده والمدة التي يستغرقها، فإن المكتب يدير هذا المخطط ويراقبه على نحو مناسب. ورغم ما أبداه المكتب ومدير المشروع من عناية بإعادة النظر في طلبات الدفع وأوامر التغيير، فإن عملية المراجعة حددت عدة مجالات قد تنطوي على تكاليف يمكن استردادها، بما في ذلك مراقبة التكاليف الناشئة عن أوامر التغيير؛ والتحقق من الوقت المخصص للعمل التعاقدي بين المشاريع الفرعية؛ ورسوم التأمين ضد البطالة على صعيد الولاية وعلى الصعيد الاتحادي.

٧٣ - وختم كلامه قائلا إن هذه المراجعة حددت عددا من الدروس المستفادة من تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر التي ينبغي أن تطبق على المشاريع المقبلة المتعلقة بمباني المقر. وتشمل هذه الدروس إدراج التكاليف المرتبطة بالمخطط في الميزانية؛ وتعديل ميزانية المشروع في حال أُجريت تعديلات على الاستراتيجية أو ترتبت عليها آثار هامة؛ وإنشاء لجنة رقابية رسمية ذات أدوار ومسؤوليات محددة بوضوح. وأضاف أن المراجعة قدمت ٢٦ توصية لتعزيز الضوابط الداخلية، قَبِلَها جميعَها مكتبُ المخطط العام لتجديد مباني المقر وإدارة الشؤون الإدارية. وخلصت المراجعة إلى أن عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة التي اضطلع بها مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر كانت مُرضية جزئيا من حيث توفير ضمانات معقولة للتخطيط والتنفيذ على نحو فعال.

٧٤ - **السيد بن مهيدي** (الجزائر): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وطلب إلى الأمانة العامة أن تقدم إلى الدول الأعضاء، أثناء إجراء المشاورات غير الرسمية، مزيدا من التفاصيل عما لحق بالمقر من أضرار نجمت عن إعصار ''ساندي''، بما في ذلك تحديد مستوى المخاطر المرتبطة بالأضرار المحددة؛ وخطط العمل القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل لإصلاح تلك الأضرار؛ والتكاليف المقدرة لذلك. ورحب بالقرار المتعلق بتنظيم جلسة إحاطة مع رئيسة مكتب الأمين العام في هذا الصدد.

٧٥ - وأضاف أن المخطط العام لتجديد مباني المقر يجب أن يكتمل في الوقت المحدد وفي حدود الميزانية المعتمدة له، دون التأثير على نطاقه الأصلي أو المساس بالجودة. ويجب مواصلة التحقيق في مسألة عدم قدرة الإدارة على التوقع الدقيق لزيادة التكاليف المرتبطة بالمشروع والزيادة التقديرية في الميزانية بغية إبلاغ الجمعية العامة بتلك الزيادات في الوقت المناسب. وتمشيا مع الحاجة إلى وجود إدارة مسؤولة، فإنه ينبغي أن تقدم إلى الجمعية العامة، في الموعد المحدد، تقارير شفافة عن جميع جوانب تنفيذ المشروع لكي يتسنى اتخاذ الإجراءات المناسبة على الفور.

٧٦ - واستطرد قائلا إن المجموعة تود الحصول على مزيد من المعلومات عن إطار الرقابة الداخلية للمشروع، الذي فرض متطلبات مالية إضافية على الدول الأعضاء كل عام في الوقت الذي لم يتقيد فيه بالولاية المحددة له. فالشفافية والمساءلة أمر حيوي لإنجاز مشروع بهذا الحجم. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تقدم الأمانة العامة إلى الدول الأعضاء تقرير الخبراء الاستشاريين الأصلي الذي أعدوه بعد أن أجروا مراجعة فنية متعمقة للحسابات باسم مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وكذلك الرأي الذي خلص إليه المجلس الاستشاري للمخطط العام لتجديد مباني المقر في ما يخص مقترحات الأمين العام بشأن مستقبل المشروع. وما زالت المجموعة غير مقتنعة بأن أوجه القصور التي أبرزتها المراجعة يمكن التغاضي عنها.

٧٧ - واسترسل قائلا إن المجموعة تشعر بخيبة أمل لخُلو مقترحات الأمين العام من أي خيارات عملية كفيلة بتقليص تكاليف المشروع الإجمالية أو تعويضها مع البقاء ضمن حدود الميزانية المعتمدة للمشروع وفي نطاقه. وتشعر المجموعة كذلك بالقلق بصفة خاصة إزاء الاقتراح الداعي إلى إزالة بعض العناصر من نطاق المشروع، بوسائل من بينها إرجاء هدم مبنى المرج الشمالي المؤقت، والاستمرار، لأسباب أمنية على ما يبدو، في تعليق تجديد مبنى المكتبة ومبنى الملحق الجنوبي. وينبغي أن تسعى الأمانة العامة والحكومة المضيفة إلى إيجاد حل سريع للمشاكل الأمنية.

٧٨ - وختم كلامه بالإعراب عن قلق المجموعة البالغ إزاء عدم تقديم الأمين العام بدائل عملية ممكنة لإنجاز المشروع برمته؛ وأوضح أنها لن تقبل بقاء جزء من المخطط غير مكتمل، ولن تعتبر المشروع مكتملا إلا بعد التوصل إلى حل مناسب. وترفض المجموعة أيضا وبشدة الاقتراح الداعي إلى تأجيل هدم مبنى المرج الشمالي المؤقت بعد اكتمال أعمال تجديد مباني المقر، حيث ترى أنه أمر لا يتسم بالحكمة من الناحية الاقتصادية ويضر بتكامل مجمع المقر وسلامته من الناحية المعمارية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.